مشكلات الحدود العراقية مع دول الجوار الجغرافي العربي

(الكويت انموذجاً)

أ.م.د. منتهى طالب سلمان

نور سالم مجيد

مقدمة :

تعد مشكلة الحدود العراقية – الكويتية من المواضيع الشائكة والتي يكتنفها الغموض. وقد عملت بريطانيا جاهدة لتخطيط الحدود وترسيمها بطريقة مصطنعة لا أساس ولا قانون تعمد عليه في ترسيمها وإقرارها وقد ولّد هذا الإقرار او التخطيط العشوائي للحدود صراعات ومشكلات بين الدول في المنطقة العربية والحقيقة هذه تنطبيق على الحدود العراقية – الكويتية التي تفاقمت من مشكلة فيما بعد أصبحت أزمة دائمية.

بدأت الدراسة للموضوع من عام ١٩١٣ وهو العام الذي وقعت فيه الدولة العثمانية وبريطانيا أول اتفاقية لترسيم الحدود بين الكويت والدولة العثمانية إذ رسمت حدود الكويت على الخارطة وحددت مناطق نفوذها.

وجاء عام ١٩٦٨ نهاية للبحث وهو العام الذي تمكن فيه التيار القومي من استلام السلطة إذ تمكن هذا النظام من ايقاف سلسلة الانقلابات والقضاء على أية معارضة جماهيرية في الدولة.

ينقسم البحث الى مقدمة وثلاثة مباحث تناول المبحث الأول مشكلات الحدود العراقية منذ اتفاقية تحديد الحدود عام ١٩١٣ حتى قيام الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩).

أما المبحث الثاني فانه عالج مشكلات الحدود العراقية– الكويتية خلال فترة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩) وحتى نهاية العهد الملكي عام (١٩٦٣).

في حين تناول المبحث الثالث مشكلات الحدود العراقية– الكويتية خلال العهد الجمهوري الأول والثاني من عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٦٨.

Abstract

The study of the international border problem of topics thorny and complex because they require knowledge of the historical, political, geographical and legal aspects with geographical neighbors of the country you want to study its borders.

Since the establishment of the new Iraqi state border problems with the Arab geographical neighbors appeared on the political scene, and it was the most important of Iraq's attempt to obtain access to the sea overlooking the Arabian Gulf as Iraq has only a few kilometers are not commensurate with its economic potential, especially oil. So I began to border problems with Kuwait.

So the Iraqi border with the Arab geographical neighbors problem of the main problems faced by successive Iraqi governments since independence to the present day Fasttaat Iraqi governments, some of which solution and others not resolved so far and has become a chronic problem, particularly with regard to the previous Kuwait forget the politics that were walking by both the two countries. Can resolve border problems by strengthening the bonds of economic and cultural relations and to move away from the spirit of hostility and gain at the expense of the other party

المبحث الأول

مشكلات الحدود العراقية منذ اتفاقية تحديد الحدود عام (١٩١٣) حتى قيام الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩)

ان منطقة الخليج العربي لم تكن تعرف الحدود السياسية التي تفصل بين دولة وأخرى وقد شاءت العناية الإلهية ان تجعل هذه المنطقة غنية بآبار النفط الموجودة بالقرب من الساحل فكل هذه المميزات جعلت بريطانيا تعمل جاهدة لتخطيط الحدود وترسيمها بطريقة مصطنعة لا أساس ولا قانون تعتمد عليه مما ولد هذا التخطيط العشوائي مشكلات بين الدول العربية ولاسيما على الحدود العراقية – الكويتية التي تفاقمت لتصبح أزمة دائمية الى يومنا هذا.

واختير عام ١٩١٣ هو العام الذي وقعت فيه الدولة العثمانية وبريطانيا أول اتفاقية لترسيم الحدود وتم بموجبها تحديد ووصف حدود الكويت على الخارطة. وانتهت مدة الدراسة لغاية عام ١٩٦٣ وهو العام الذي سيطر به الانقلابيون على السلطة وأطيح بنظام الزعيم عبد الكريم قاسم واعترف الانقلابيون بحدود الكويت وسيادتها وفق محضر وقع عليه الطرفان في الرابع من تشرين الثاني ١٩٦٣.

تزامن ضعف الدولة العثمانية مع زيادة النفوذ البريطاني في منطقة الخليج العربي ولاسيما في الكويت تلك القرية القاحلة المطلة على البحر القليلة السكان لم تكن ذات أهمية تذكر حتى العثمانيون انفهسم لم يفرضوا عليها اي التزامات مالية أو عسكرية اسوة ببقية الأقضية العثمانية الخاضعة لسيطرتهم[١]، لذا سعت بريطانيا لفرض سيطرتها ونفوذها على منطقة الكويت، فعقدت معاهدة الحماية البريطانية عام ١٨٩٩ مع الشيخ مبارك الصباح التي تعهدت بريطانيا بموجبها بحماية الكويت والدفاع عنها ضد اي عدو خارجي كما تعهد

شيخ الكويت مبارك الصباح على ان لا يتنازل على اي منطقة او جزء من أراضيه الى دولة رعية دون موافقة بريطانيا وبتوقيع تلك المعاهدة اصبحت الكويت خاضعة للنفوذ البريطاني بشكل كلي إذ أصبحت بريطانيا هي التي تدير علاقاتها الخارجية ولم يقتصر على ذلك وانما تعدى الى التدخل في شؤونها الداخلية ايضاً واختيار من سيتولى حكم الكويت[٢].

وأمام تصاعد الاحداث والظروف التي مرت على الدولة العثمانية ولاسيما بعد الحروب التي خاضتها كحرب طرابلس الغرب ضد ايطاليا عام ١٩١١ ثم حرب البلقان عام ١٩١٢ انهكت هذه الحروب الدولة العثمانية واضعفتها من جميع النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية[٣]، فاستغلت بريطانيا مواطن الضعف التي تعاني منها فدخلت في مفاوضات معها لتحديد مناطق النفوذ العثمانية ومحاولة حصرها قدر الامكان وانهاء الصراع العثماني – البريطاني في المنطقة وتمخضت عن المباحثات توقيع اتفاقية عام (١٩١٣) وقسمت الى خمسة أقسام وما يهمنا هو القسم الأول منها الذي تعلق بالكويت التي عدت فيه قضاءً عثمانياً وتمتع فيها شيخ الكويت بالحكم الذاتي في ظل السيادة العثمانية كما حددت مناطق وحدود الكويت بنصف دائرة وأشير إليها بالخط الأحمر (المنطقة A) أما الأراضي الواقعة خارج هذه الدائرة فأشير اليها باللون الأخضر (B) وهي خارج سيادة شيخ الكويت[٤].

ومما يستدعي النظر في مشروع اتفاقية عام (١٩١٣) لم يجر تنفيذها بسبب نشوب الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤ ودخول الدولة العثمانية الحرب ضد الحلفاء، لذا بقيت حدود الكويت غير واضحة ومعنية بالشكل الصحيح، كما طلبت بريطانيا أثناء الحرب العالمية الأولى من شيخ الكويت مبارك الصباح ان يحتل جزيرتي أم قصر وبوبيان لإغلاق شواطئ الخليج

العربي وإحكام الحصار على مناطق النفوذ العثماني[٥]، وبما ان مشكلة الحدود العراقية – الكويتية بقيت غير واضحة وحددة مهدت بريطانيا مفاوضات لتسوية هذه المشكلة وعقدت مؤتمر العقير عام ١٩٢٢ الذي تم التداول فيه عن مشاكل الحدود وتحديد مناطق نفوذ كل من الكويت والعراق ونجد وكان هذا المؤتمر بزعامة بريطانيا وتحت سيطرتها فلم يكن اي رأي لأي دولة موجودة فعمل المندوب السامي البريطاني (برسي كوكس) Percy Cox على أخذ خارطة الجزيرة العربية ورسم عليها خطاً أحمر من الخليج الى جبل عنيزان بالقرب من حدود شرق الأردن وبذلك الخط الذي رسمه المندوب السامي البريطاني قد حدد مصير دولة ناشئة لا تمتلك منفذ بحري[٦]، كما كان لرأي (كوكس) دوراً في حسم نتيجة التحديد إذ اقتطع مساحة شاسعة من حدود الكويت ومنحها لابن سعود ارضاءً له وهذا دليل على ان الترسيم الذي قام به المندوب السامي البريطاني لا أساس له إذ كان يأخذ من هذا ويمنح لذلك وبهذا التحديد النهائي أصبح وضع الحدود في غاية الحساسية والعفوية.

عدَّ مؤتمر العقير هو الأساس الأول الذي حدد حدود البلدان الجوار العربي ولاسيما ان الحدود العراقية – الكويتية بقيت على الخارطة وجرت مفاوضات بين الجانب الكويتي والجانب البريطاني إذ طلب شيخ الكويت احمد الجابر من الرائد (سي مور) J.C.More معرفة شكل الحدود بين العراق والكويت كما طالب شيخ الكويت بجزر الخط الشمالي من الخط الأخضر المحدد في اتفاقية عام (١٩١٣). فوافق المندوب السامي البريطاني في بغداد عليها وبهذا أصبح وضع العراق في غاية الصعوبة إذ تم إقرار حدوده دون استشارة أي أحد من مسؤوليه وأصبح موضوع الحدود موضوعاً معقداً ودارت مناقشات ومحادثات حادة بين الجانبين لمدة طويلة[٧].

وبهذا التحديد بقيت الحدود العراقية – الكويتية على الخارطة حتى عام ١٩٣٢ إذ طلبت بريطانيا الدولة المنتدبة على العراق من ان يتم تحديد حدود مع الكويت تمهيداً لدخول العراق عصبة الأمم إذ لا يمكن ان تدخل دولة إليها وهي غير محددة حدودها. لذا تلهف رئيس الوزراء نوري السعيد وحدد حدوده مع الكويت في مذكرة بعثها الى الكويت في تموز ١٩٣٢ وفقاً للمراسلات التي جرت عام (١٩٢٣)[٨].

ولم تنتهي مشكلة الحدود العراقية– الكويتية وانما استمرت ولاسيما ان مشكلة التهريب التي اصبحت من المهن التي امتهنها بعض الكويتيين فأصبحت الحدود في عقد الثلاثينات مخترقة من قبل المهربين الكويتيين حتى بلغت خسائر العراق (١٣٠) ألف دينار سنوياً إذ اتخذت الحكومة العراقية اجراءات حازمة لمكافحة التهريب وحشدت العديد من القوات العراقية من الشرطة لمراقبة المخافر الحدودية ومحاسبة المعتدين[٩].

المبحث الثاني

مشكلات الحدود العراقية- الكويتية خلال فترة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩) وحتى نهاية العهد الملكي عام (١٩٦٣)

ظهرت أواخر حكم الملك غازي اتجاهات وطنية طالبت بقيام الوحدة بين العراق والكويت إذ صوت المجلس النيابي الكويتي عام ١٩٣٨ بالوحدة مع العراق. كما تحمس لهذا الأمر الملك غازي (١٩٣٣- ١٩٣٩) وبدأت اذاعة قصر الزهور تبث البرامج والنشرات التي شجعت الوطنيين في الكويت للانظمام الى العراق والوحدة معه الا ان بريطانيا عارضت هذه المحاولة وعملت على إقامة عدد من الحواجز للقضاء عليها ولجمها بشتى الأساليب، وعلى إثر وفاة الملك غازي في حادث انتهت محاولة الوحدة، ولابد لنا من أن نشير الى أن أي محاولة لترسيم الحدود خلال عهد الملك غازي لم تحدث[١٠]، كما علقت المفاوضات الحدودية ايضاً طيلة مدة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩- ١٩٤٥) نتيجة لانشغال بريطانيا بالحرب[١١]. وهذا دليل على ان بريطانيا هي التي كانت تدير هذه المفاوضات وتحسمها بالشكل الذي يخدم مصالحها، واستمر هذا الوضع حتى بداية الخمسينات إذ جرت مناقشات حول تحديد خط الحدد بين العراق والكويت وتزامن هذا الاقتراح مع وجود زيادة النفط في المناطق الحددية وطالبت الحكومة العراقية حكومة الكويت بالتخلي عن جزيرتي وربة وبوبيان لأنهما لم تكونا ذات أهمية بالغة للكويت وانما لهما أهمية استراتيجية بالنسبة للعراق. رفض الجانب الكويتي كافة الاقتراحات التي قدمتها الحكومة العراقية وفشلت المفاوضات كعادتها ولم تثمر عن أي نتيجة تذكر[١٢].

ظل العراق يعبر في مناسبات عديدة عن أمله في تحديد حدوده وتوضيحها بالشكل الصحيح وكانت هذه المحاولات هي قيام رئيس الوزراء

نوري السعيد بإقناع بريطانيا بمد انبوب نفط عبر الاراضي الكويتية مقابل ايصال المياه العذبة للكويت الا ان بريطانيا رفضت هذا المشروع وعرقلته لاسيما ان مثل هذه المشاريع لا تخدم نفوذها ومصالحها(١٣).

ثم وجهت الحكومة العراقية دعوة الى شيخ الكويت في الخامس عشر من تموز ١٩٥٧ لمناقشة المشكلات الحدودية بين البلدين فضلاً عن تسهيل اجراءات السفر عبر حدود البلدين وايصال المياه العذبة من شط العرب الى الكويت الا ان رفض الجانب الكويتي المباحثات في مثل هذه المواضيع نتيجة لاكتشاف آبار نفط جديدة في منطقة الروضتين الواقعة على بعد أميال من الحدود العراقية – الكويتية(١٤).

وبعد قيام الاتحاد العربي الهاشمي بين العراق والاردن في الرابع عشر من شباط ١٩٥٨ جاءت دعوة رئيس الاتحاد نوري السعيد في ضم الكويت الى الاتحاد لكي تتحمل الاعباء المالية مع العراق المرتبة على فقر الاردن واعتمادها على المعونة البريطانية ثم المعونة الامريكية فضلاً عن هدفه الآخر من ضم الكويت الى الاتحاد هو توثيق الصلات والعلاقات الحسنة بينهما ليتمكن كلاهما من اجراء مباحثات حدودية وحسمها بالشكل الصحيح(١٥)، رفضت بريطانيا فكرة ضم الكويت الى الاتحاد وعملت على وضع العراقيل والحواجز لإفشال هكذا مشروع لذا قررت الحكومة العراقية إصدار مذكرة في الخامس من حزيران ١٩٥٨ قدمتها الى السفارة البريطانية في بغداد لتقدمها بدورها الى حكومة لندن ووضحت المذكرة العلاقات العراقية– الكويتية وتتطرق الى المشكلات الحدودية ومشكلة التهريب كما وصفت المذكرة خط الحدود الذي يوجد بين البلدين ويعتبر هذا الوصف الاول للحدود لم يصدر من قبل جهة رسمية(١٦)، وتأخرت الحكومة البريطانية في الرد على المذكرة وقررت التهرب

من الموضوع قدر الإمكان، كما طرحت فكرة عقد اجتماع في لندن لبحث فكرة انضمام الكويت الى الاتحاد يعقد في الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ بين رئيس وزراء بريطانيا ورئيس وزراء العراق الا ان قيام ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ حال دون تحقيق ذلك ولم تتحقق أي نتائج تذكر[١٧].

تواصلت العلاقات بين العراق والكويت بشكل جيد بعد اعلان ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، وتم تبادل الوفود التجارية والاقتصادية بين البلدين فضلاً عن ذلك رحب شيخ الكويت بالثورة ونظام الحكم الجديد لانها خلصته من ضغوط نوري السعيد وأبعدته عن فكرة ضم الكويت الى الاتحاد العربي الذي أطاحت به الثورة[١٨].

الا ان هذا الهدوء لم يستمر فسرعان ما طالب الزعيم عبد الكريم قاسم بالكويت في مؤتمره الصحفي الذي عقد يوم الخامس والعشرين من حزيران ١٩٦١.

الا ان الموقف العربي والدولي كافة وقف ضد هذه المطالبة، فأضاع الكويت كما أضاع حدود العراق ولاسيما بعد إقدام الكويت على غلق الحدود وترحيل عدد كبير من العراقيين ومنع استيراد البضائع العراقية، وهكذا وصلت المشاكل الحدودية الى طريق مسدود[١٩].

المبحث الثالث

مشكلات الحدود العراقية- الكويتية خلال العهد الجمهوري الثاني من عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٦٨.

استمرت الأزمة العراقية – الكويتية لغاية عام ١٩٦٣ عندما حصل انقلاب عسكري في الثامن من شباط ١٩٦٣[٢٠] ظام حكم رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم وتم قتله، وما أعقب ذلك من اعتراف النظام الجديد باستقلال الكويت في تشرين الأول من العام نفسه[٢١]، فسارع أمير الكويت عبد الله الصباح بإرسال برقية تهنئة الى الرئيس العراقي عبد السلام محمد عارف هنأه فيها بزوال عهد الظلم والطغيان[٢٢]، ولم تمضِ سوى عدة أسابيع حتى جاءت الموافقة على انضمام الكويت الى الأُمم المتحدة فيما بعد لتصبح الدولة (١١) في عضوية الأُمم المتحدة[٢٣].

سارت العلاقات العراقية – الكويتية نحو الدبلوماسية بعد الثامن من شباط ، إذ تبادل البلدان كلاهما الوفود الرسمية والشعبية ، إذ شعر الكويتيون بأن الأزمة العراقية – الكويتية بدأت تنفرج حينما أصدر النظام الجديد بيانات مطمئنة بالنسبة الى مستقبل البلدين ، مما دعا وزارة الخارجية الكويتية الى إعلان تقديرها للموقف العراقي الجديد و طلبت من قوات أمن الجامعة العربية انسحابها من الأراضي الكويتية ليكتمل انسحابها في العشرين من شباط ١٩٦٣[٢٤].

وبذلك كانت قضية الكويت من القضايا الأكثر أهمية في العلاقات العراقية–الخليجية التي ألقت بظلالها على العلاقات بين البلدين بعد أن أعلن الرئيس عبد الكريم قاسم ضمها الى العراق ، ومنذ الأيام الاولى لانقلاب الثامن من شباط كان الكويتيون ينتظرون اجتماعاً مع قيادة النظام الجديد في بغداد

للحصول على اعتراف رسمي موثق[٢٥] .

واستغلت الكويت الظروف والتغيرات التي مرّ بها العراق ، فزار وفد كويتي في بداية شهر تشرين الأول ١٩٦٣ برئاسة الشيخ صباح السالم الصباح ولي عهد ورئيس الوزراء لزيارة رسمية الى العراق ، واستقبله رئيس الوزراء العراقي أحمد حسن البكر[٢٦] وضم الوفد الكويتي سعد العبد الله الصباح وزير الداخلية ووزير خارجية الكويت وكالة ، وخليفة خالد الغنيم وزير التجارة ، وأجرى الوفد الكويتي مباحثات تمخض عنها محضر متفق عليه بين الدولتين بتاريخ الرابع من تشرين الأول تضمن اعتراف الجمهورية العراقية باستقلال الكويت[٢٧]، وتضمنت بنوده الاتي:

١- اعتراف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة على حدودها المبينة بكتاب رئيس الوزراء العراقي (نوري السعيد) بتاريخ الحادي والعشرين من تموز ١٩٣٢ الذي وافق عليه حاكم الكويت في كتابه المؤرخ بتاريخ العاشر من آب ١٩٣٢[٢٨].

٢- تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين يحدوهما محضر اتفاق على ذلك الواجب القومي والمصالح المشتركة والتطلع الى وحدة عربية شاملة[٢٩].

٣- تعمل الحكومتان على إقامة تعاون ثقافي واقتصادي بين البلدين ، وعلى تبادل المعلومات الفنية بينهما ويتعهد العراق بتزويد الكويت حاجتها من مياه شط العرب بما يقدر بنحو (١٢٠) مليون جالون يومياً[٣٠].

٤- يتم تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء[٣١].

ويبدو أنَّ هذا المحضر نص على اعتراف العراق باستقلال الكويت

وسيادتها التامة بحدودها المبينة لعام (١٩٣٢) دون معرفة الأسباب التي أدت الى جعل نوري السعيد لا يقدم على ترسيم الحدود العراقية – الكويتية على الأرض ، إلاّ أنَّ النظام العسكري الجديد كان متشعباً بالحماسة (الثورية) وكراهيته الشديدة لنظام عبد الكريم قاسم ، وبذلك فقد حصلت الكويت لأول مرة في تأريخها على اعتراف رسمي من العراق بكيانها الخاص وبحدودها الجغرافية[٣٢].

وحصل العراق مقابل هذا الاعتراف على عقد اتفاقية مالية نصت بتقديم الكويت للعراق قرضاً بمبلغ (٣٠) مليون دينار كويتي بغير فوائد ، ويسدد على (١٩) قسطاً خلال خمسة وعشرين عاماً ، وانتهت بذلك أزمة الحدود العراقية – الكويتية لمدة زمنية ، وشهدت الأوضاع نوعاً من الاستقرار الوقتي[٣٣] .

وعلى الرغم من إنَّ المؤسسات التشريعية العراقية لم تقر الاتفاق المبرم بين البلدين ، إلاّ أنَّ الكويت من جانبها سارعت بالتصديق على هذا الاتفاق وإيداعه لدى الامم المتحدة في الرابع من كانون الثاني ١٩٦٤ ، فيما اصبح هذا الاعتراف احد الوثائق المثبتة في مجلس الامن للاعتماد عليها في ترسيم الحدود بين البلدين فيما بعد[٣٤].

ونتيجة لهذا الاتفاق بدأت مرحلة جديدة من العلاقات بين العراق والكويت آنذاك ، وقامت الكويت باتصالات عديدة عام ١٩٦٤ وفتحت باب المفاوضات مع العراق لتثبيت الحدود بين البلدين على الطبيعة، وذلك بقصد تعيين لجنة فنية مشتركة تقوم بذلك، إلاّ أنَّ الجانب العراقي كان يعتذر لعدم توافر الدراسات الفنية اللازمة عن الموضوع ومن ثم فإن الأمر يحتاج الى وقت كافٍ للدراسة لإجابة الجانب الكويتي[٣٥].

وعلى الرغم من فشل المفاوضات المتعلقة بالحدود العراقية – الكويتية ، فإنَّ البلدين طورا علاقاتهما الاقتصادية، إذ عقد اتفاق بين الطرفين في شباط

١٩٦٤ لتزويد الكويت من قبل العراق بالمياه العذبة[٣٦]، كما وقع الطرفان في تشرين الثاني من العام نفسه معاهدة تجارية واقتصادية ألغيا بموجبها الحواجز الكمركية بينهما جميعها [٣٧].

تحسنت العلاقات العراقية الكويتية على أثر اتفاقية التعاون الاقتصادي بين البلدين واستكمالاً لهذا التعاون الوثيق بين البلدين فقد بعث الرئيس العراقي عبد السلام محمد عارف ببرقية تهنئة بمناسبة تولي الشيخ صباح السالم الحكم في الرابع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٥ بعد وفاة اخيه عبد الله السالم الصباح (١٩٥٠ – ١٩٦٥) [٣٨] ، وانتهز هذه الفرصة الرئيس العراقي عبد السلام محمد عارف وأعرب في البرقية نيته في استمرار وتوثيق اواصر الصداقة والجوار بين البلدين والعمل على تناسي الخلافات السابقة بينهما والتي كانت من بيها المشكلات الحدودية . واستمر هذا الهدوء والتحسن بينهما وخير دليل على ذلك هو ارتفاع عدد الداخلين من الكويتيين الى العراق في تلك المدة آنذاك[٣٩] عبر نقطة صفوان الحدودية التي كان يمر بها الكويتيين عند طريق سفرهم وقد استطلعت صحيفة الخليج العربي رأي احد المواطنين الكويتيين الداخلين الى العراق عن المعاملة التي يتعامل بها الموظفين في دائرة الجوازات والكمارك الحدودية مع الكويتيين فأجاب المواطن الكويتي قائلاً : اننا نتعرض للتفتيش في مناطق الحدود العراقية ومعاملتهم طيبة وكنا راضين عن المعاملة الحسنة وأضاف الى ذلك ان العراق والكويت بلدان يرتبط كل منهما بروابط عائلية واخوية فضلاً عن المصالح المشتركة بين البلدين الشقيقين[٤٠] .

كما بادر الرئيس عبد السلام محمد عارف عام ١٩٦٥ إلى إحياء فكرة عراقية قديمة ، هدفت الى إنشاء مجرى عميق للمياه يربط بين ميناء أُم قصر العراقي بخطوط البصرة وبغداد ، كما اقترح الرئيس عبد السلام محمد عارف على شيخ الكويت أن يؤجر جزيرتي وربه وبوبيان لمدة (٩٩) عاماً ، إلاّ أنَّ هذا المشروع (المجرى المائي) رفض من قبل الكويت وبشدة لاختراقه الأراضي

الكويتية[٤١] .

ويروي لنا السيد صبحي عبد الحميد[٤٢] وزير خارجية العراق آنذاك ما شاهده من مراسيم تقديم السفير الكويتي أوراق اعتماده ، إذ قال صبحي عبد الحميد : « بعد انتهاء سفير الكويتي من تقديم أوراق اعتماده الى السيد رئيس الجمهورية دعاه الى الجلوس فجلسنا نحن الثلاثة ودار حديث من قبل السفير مع الرئيس عبد السلام محمد عارف حول موضوع ترسيم الحدود بين الكويت والعراق ، وقد رفض الرئيس عبد السلام الحديث في هذا الموضوع »[٤٣].

وفي الغالب كانت لا تثار هكذا نقاط حساسة في مثل هذه المناسبات ، وإنَّما يطرح في الغالب أحاديث للمجاملة والتعارف ، لكن الكويتيين كانوا كما يبدو متلهفين لترسيم الحدود بينهم وبين العراق ، فقد نسي السفير الكويتي طابع هذه الجلسة وشروطها ، فتطرق الى موضوع الحدود ، ورد عليه عبد السلام محمد عارف بغضب شديد إني لا اعترف بالحدود العربية الموجودة بين الدول العربية لأن هذه الحدود وضعها الاستعمار ونحن أُناس نؤمن بالوحدة العربية والذي يؤمن بالوحدة العربية لا يؤمن بالحدود[٤٤].

أمَّا ما دار في الكويت بشأن هذا الموضوع فقد كشفته وثيقة مؤرخة في الثلاثين من آب عام ١٩٦٥ بالرقم (٩٣/٧٧/١٠٢/٢٣) وهي عبارة عن نسخة من تقرير مصنف (سري للغاية) [٤٥] رفعه السفير الكويتي محمد الحمد الى حكومته بيّن فيه ما دار من حديث بينه وبين الرئيس العراقي ، وقد بيّن السفير الكويتي وجهة نظره بشأن هذا اللقاء وقال أنَّ مطامع عبد السلام عارف في الكويت هي مطامع عبد الكريم قاسم نفسها[٤٦].

وبعد وفاة عبد السلام محمد عارف في حادث الطائرة في الثالث عشر من نيسان ١٩٦٦ ، تولى من بعده أخوه عبد الرحمن محمد عارف الذي كان هدفه تدعيم مركزه والحفاظ على سلطته[٤٧]، إذ حاول الرئيس الجديد بناء

علاقات مع الكويت تمتد لتشمل الميادين كافة ، وتوثيق تلك العلاقات لتحقيق الوحدة إذ لم ينهج العراق في سياسته مع الكويت في هذه المرحلة أي خطة أو تدابير معينة للمطالبة بها[٤٨].

وقد توثقت العلاقات بين العراق والكويت ، إذ وجه عبد الرحمن محمد عارف دعوة الى شيخ الكويت لزيارة العراق ، وتحققت هذه الزيارة في الرابع من حزيران ١٩٦٦ ، إذ وصل وفد كويتي رسمي برئاسة صباح السالم الصباح أمير دولة الكويت الى العراق وجرت مباحثات بين البلدين بشأن توثيق العلاقات والروابط وتقويتها[٤٩]، وانتهت المباحثات بصدور بيان مشترك في السابع من حزيران جاء فيه[٥٠]:

١- تأكيد أمير الكويت المطلق ودعمه للجهود التي يبذلها العراق من أجل حفاظه على وحدته وسلامة اراضيه .
٢- أعلن الطرفان كلاهما عن ارتياحهما لما وصلت إليه العلاقات من هدوء وتعاون وثيق في شتى المجالات .
٣- تم الاتفاق بينهما على تشكيل لجنة لتحديد الحدود وتعيين مهماتها للاتفاق بين المختصين من البلدين كليهما .
٤- العمل على تنفيذ مشروع تزويد الكويت بالمياه العذبة وفقاً للاتفاقية المعقودة بينهما .

وبناءً على ما تقدم بدأت مرحلة جديدة من العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ووجه شيخ الكويت دعوة الى الرئيس عبد الرحمن محمد عارف لزيارة الكويت[٥١]، فتمت الزيارة في الثالث من كانون الاول ١٩٦٦ ، وكانت أول زيارة لرئيس عراقي للكويت خلال العهد الجمهوري ، الهدف منها تدعيم العلاقات الثنائية بينهما وتقوية وتنسيق الروابط المشتركة التي تربط البلدين

وتباحث الجانبان كلاهما بشأن تنسيق جهود التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية كافة ، وتم خلال هذه الزيارة تحديد موعد لبدء المباحثات بين البلدين في شباط ١٩٦٧ للنظر في مشكلة الحدود العراقية – الكويتية والأُمور المتعلقة بها(٥٢) .

وجاء تعليق صحيفة السياسة الكويتية بعد انتهاء زيارة الرئيس عبد الرحمن محمد عارف الرسمية الى الكويت بأن " العراق لا يطمع بالكويت ويرغب في المساعدات"(٥٣).

بدأت محادثات الحدود بين العراق والكويت في الثامن والعشرين من شباط ١٩٦٧ ببغداد ، وصرح وكيل وزير خارجية العراق السيد نوري الجميل عن سروره لعقد اجتماع لجنة الحدود وقال : " كلنا ثقة بأننا نسعى دوماً الى تفاهم وحل ، بشأن القضايا الحيوية التي تشدنا وتربطنا مع بعضنا البعض ، وكان العراق حريصاً كل الحرص للوصول الى صيغة تفاهم وتعاون مع الكويت "(٥٤). إلاّ أنَّ هذه المفاوضات لم تصل الى أية نتيجة تذكر فتم تأجيلها الى موعد جديد حتى يتم تشكيل اللجان المختصة وتوفير الأدلة والدراسات التي تختص بتثبيت الحدود بين البلدين(٥٥).

كما ذكر السيد نوري جميل في كلمة ألقاها عند بدء محادثات الحدود بين العراق والكويت :" إننا ندعو الى التفاهم والاتفاق ونرغب في أن يؤدي ذلك الى دعم النهضة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بلدينا ، والى ضرورة توثيق الصلات والوشائج الاخوية وزيادة مجالات التعاون بين شعبنا وبين الكويت ، وإنَّ العراق حكومة وشعباً يبدي استعداده لمساعدة الكويت في المجالات الفنية والعسكرية والعلمية فهو مستعد للإسهام في إرسال الخبراء

والفنيين والعمال والأساتذة لهذا الغرض ..." [٥٦].

كما أقام وكيل وزير خارجية العراق السيد نوري الجميل حفل تكريم لوفد الحدود الكويتي ، الذي حضر إلى حفلة العشاء مع كبار موظفي الدولة وموظفي وزارة الخارجية العراقية[٥٧].

إلا أنَّ العلاقات العراقية – الكويتية توترت من جديد على إثر تجدد مشكلات الحدود ، إذ شهد عام ١٩٦٧ أزمتين شديدتين كانت الأُولى في الثامن عشر من نيسان من العام نفسه ، عندما اجتاحت قوة عراقية الحدود الكويتية واعتدت على جماعة من البدو الكويتيين في منطقة الرميلة الحدودية ، والتي كانت تعد من أكثر المناطق الغنية بالمياه العذبة والنفط ، كي تتخذ منها أساساً للمفاوضة فضلاً عن كونه حد مراكز القوة والسيطرة في البلاد، فأرسلت حكومة الكويت تعزيزات عسكرية الى منطقة الحدود الكويتية واكتفت بتقديم احتجاج رسمي على وقوع هذا الحادث[٥٨]، بينما بادرت الحكومة العراقية الى توجيه إنذار رسمي الى الكويت طلبت فيه إنزال العلم الكويتي المرفوع في جزيرتي وربة وبوبيان ، وفي التاسع عشر من نيسان ١٩٦٧ بعث الشيخ صباح السالم برسالة شخصية الى الرئيس العراقي عبد الرحمن محمد عارف طلب منه التروي وتحكيم العقل وعدم إثارة المشاكل بين البلدين[٥٩].

أمَّا الأزمة الثانية فوقعت في تشرين الأول ١٩٦٧ عندما دخلت قوة عسكرية عراقية جزيرة بوبيان أيضاً احتجاجاً على المفاوضات الجارية بين الكويت وإيران والمملكة العربية السعودية بشأن تقسيم مناطق الجرف القاري من دون إشراك العراق في تلك المفاوضات[٦٠].

ويروي رئيس الوزراء ناجي طالب تفاصيل المشكلة الثانية وكيف

تصدى لها، وبأنها كانت من المسائل المهمة التي حدثت في وزارته وهي مسألة الحدود بين العراق والكويت، وحاولت معالجتها بهدوء وتعقل وروية وبروح الأُخوة الصادقة بين الأشقاء ، إذ اتصل به متصرف البصرة وآمر حاميتها وأخبره بأن الحكومة الكويتية نصبت خياماً داخل الحدود العراقية على أساس انها بداية لحدود الكويت ، فاتصل بوزير الخارجية وكان يومها رجب عبد المجيد الذي تصرف بصفته وزيراً للداخلية وليس وزيراً للخارجية ، ويضيف ناجي طالب أنَّ السيد رجب بدلاً من معالجة الموقف باللين والهدوء واللجوء الى المباحثات والمفاوضات أعطى أمراً بإزالة هذه الخيام بالقوة فوراً ، وفعلاً رفعت الخيام بالقوة(٦١).

كما يذكر ناجي طالب لقد اعتقدت أنَّ الأمر قد انتهى لهذا الحد ، وبعد مدة من الزمن اتصل بي قائد موقع البصرة وأخبرني أنَّ الكويت حشدت قواتها فطلب إرسال قوات عسكرية لتعزيز حامية البصرة فقلت له بكل هدوء " لا نرسل إليكم قطعات عسكرية الى البصرة وعليك أن لا تحرك جندياً عراقياً تجاه القوات الكويتية ودع القوات الكويتية تدخل البصرة إذا أرادت ذلك لأنَّ البلاد بلادهم والأهل أهلهم"(٦٢).

كما ذكر ناجي طالب إنَّ خطتي نجحت واستطعت معالجة الموقف بهدوء، إذ أرسلت الحكومة الكويتية طلباً ان تعيد الخيام الى مكانها السابق وسوف ترفعها حفظاً لماء الوجه ، فوافقت على ذلك وأُعيدت الخيام الكويتية الى مكانها السابق ثم رفعت بعد أيام عدة(٦٣).

أمَّا رجب عبد المجيد فقد تحدث عن هذه الأزمة وكيف استطاع معالجتها قال" أُخبرت عند تشكيل الوزارة بأنَّ عبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء

السابق سمح للكويتيين بالتقدم داخل الحدود العراقية ونصبوا خياماً فيها ، فقلت الى المتصرف بأن ترفع هذه الخيام من داخل الحدود العراقية وإرجاعها الى الخلف والى المكان التي كانت فيه قبل ذلك ونفذت العملية ... ثم ذكر لقد دعيت الى الحفل المقام على شرف وفد تركي كان في زيارة الى العراق فجاء من يخبرني بأنَّ متصرف البصرة ومعه القوة البحرية وسفيرنا في الكويت الحاج حميد نعسان يطلبوني على الهاتف من البصرة ، وعلمت منهم أنَّ الجيش الكويتي أعاد نقل الخيام الى المكان الذي كانت موجودة فيه سابقاً ، وإنَّ سعد العبد الله وزير الدفاع والداخلية الكويتي الآن مع الجيش الكويتي المرابط على الحدود ... فطلبت منهم الاتصال برئيس الوزراء ناجي طالب وإخباره بالأمر ، وفي أثناء الحفلة استدعيت رئيس أركان الجيش حمودي مهدي ومعاونه حسن جري وأخبرته تجهيز قوة مدرعة بأسرع وقت ومرابطتها في البصرة ، وقد أبلغ رجب عبد المجيد السفير الكويتي الذي كان موجوداً بما حصل ، وما قام به الجيش الكويتي على الحدود العراقية وأخبره بما أصدر من أوامر الى رئيس أركان الجيش من تجهيز قوة وإرسالها الى البصرة ، فعندما سمع السفير الكويتي هذا الكلام بدأ عليه الارتباك وطلب له السماح بمغادرة الحفل ورجع الى الكويت بأسرع وقت[٦٤].

كما أضاف رجب عبد المجيد في اليوم التالي ذهبت الى وزارة الخارجية التي كنت أشغلها بالوكالة بسبب غياب وزير الخارجية آنذاك عدنان الباجه جي ووجهت مذكرة شديدة اللهجة الى دولة الكويت وطلبت منهم سحب قواتهم خلال أربعة أيام بطلب من سفيرنا في الكويت لإتاحة الفرصة أمام الحكومة الكويتية تدبير الأمر وحله ، وقد تم سحب قواتهم وحُلّت المشكلة سلمياً ، وبخصوص ترسيم الحدود أوضح ناجي طالب « جاءني صديقي عبد الله مستشار أمير

الكويت ومعه صباح جابر الصباح وزير الخارجية الكويتي ومعهم سفير الكويت في العراق وطلب من عبد الله المستشار أمير الكويت تخطيط الحدود بين البلدين على أن توافق الحكومة العراقية على هذا التخطيط ، فلم أُوافق وقال لهم بعد إلحاح شديد اضطررت أن أقول لهم بصراحة تقطع يدي لو وقعت على وثيقة ترسيم الحدود بين العراق والكويت»[٦٥].

لذلك استمرت مشكلة الحدود العراقية– الكويتية ولم تفلح أي مساعي لحل هذه المشكلة ، لاسيما وإنَّ الظروف الدولية قد طرأ عليها التغيير ، ومن ثم انعكست على الجانبين كليهما، فكان ما حدث في الخامس من حزيران ١٩٦٧ دور من حرص الجانبين كليهما على الصف العربي ، إذ قام الرئيس عبد الرحمن محمد عارف بزيارة الى الكويت في الثاني والعشرين من آب ١٩٦٧ ضمن سلسلة من الزيارات التي قام بها الرئيس العراقي الى الدول العربية بهدف توحيد الجهود العربية لإزالة آثار العدوان الصهيوني[٦٦].

ثم استأنفت مباحثات لجنة ترسيم الحدود في السادس من تشرين الأول عام ١٩٦٧ لحاجة العراق الى قروض إضافية ، وفي الحادي عشر من تشرين الأول من العام نفسه صدر بيان مشترك عن المباحثات، وفيها اتفق الجانبان على البدء في إجراء عملية مسح شاملة للمنطقة[٦٧]، على أن تجتمع اللجنة المشتركة في بغداد في (آذار من العام المقبل أي عام ١٩٦٨) للاطلاع على الدراسات الفنية والنتائج النهائية لعملية المسح ، كما أعرب الطرفان الكويتي والعراقي على ضرورة التعاون المتواصل بينهما وتوطيد العلاقات في المجالات كافة[٦٨] .

وعلى إثر ذلك تم إعادة البدو الرحل الكويتيين الى أماكنهم وأعربت

الكويت من جانبها عن حرصها على توطيد العلاقات بين البلدين فقدمت قرضاً بقيمة (٢٥) مليون دينار كويتي للعراق[٦٩].

استمرت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، ففي السادس من كانون الثاني عام ١٩٦٨ قام رئيس الوزراء العراقي طاهر يحيى بزيارة رسمية الى الكويت والتقى خلال الزيارة بشيخ الكويت ، حاملاً معه رسالة من الرئيس عبد الرحمن محمد عارف ، وأسفرت المباحثات بين الجانبين العراقي والكويتي عن صدور بيان مشترك ، أكد على دعم التعاون واستعدادهما المطلق لتصفية آثار العدوان الصهيوني ، أمَّا فيما يتعلق بمشكلة الحدود بين البلدين فصرح رئيس الوزراء العراقي على « أنَّنا لا نؤمن من حيث المبدأ بالحدود المصطنعة بين الدول العربية لأننا طلاب الوحدة ، ومع ذلك المبدأ فإنَّ هناك عمليات مسح مستمرة تقوم بمسح مناطق الحدود بين البلدين وسيتم تسوية الموضوع حال وصول النتائج»[٧٠]. كما صرح شيخ الكويت وأشاد من خلال تصريحه بالعلاقات العراقية – الكويتية وما وصلت إليه من مرحلة متقدمة ومتينة وإنَّها كانت ولا زالت وستظل علاقات أُخوة وجوار[٧١].

كما تميزت المرحلة الأخيرة من حكم عبد الرحمن محمد عارف بالزيارات والمباحثات بين البلدين ، فقد وصل الى العراق وزير خارجية الكويت صباح الأحمد في العشرين من شباط ١٩٦٨ ودارت بين الجانبين مباحثات بشأن العلاقات بينهما ومختلف القضايا المتعلقة بالمنطقة العربية ، كما قام شيخ الكويت صباح السالم الصباح بزيارة رسمية الى العراق ، ويبدو من هذه الزيارة أنَّ الجانب الكويتي أصبح أكثر مرونة ، وأوضحت بعض الصحف أنَّ شيخ الكويت منح موافقة مبدئية بشأن مسألة تأجير جزيرتي وربة وبوبيان للعراق

لمدة (٩٩) عاماً بمبلغ رمزي[٧٢].

ومما تقدم يتبين أنَّ الكويت أفادت كثيراً من الصراع العسكري على السلطة في العراق خلال العهد الجمهوري الثاني ، الأمر الذي صب في مصلحتها إذ حصلت الكويت على اعتراف رسمي من العراق بكيانها الخاص وبحدودها الجغرافية، من دون أن يتخذ النظام العراقي الجديد ميناء له على الخليج العربي بعد حل مشكلة العراق الحدودية مع الكويت.

إذ عرقل اتفاق (الرابع من تشرين الاول ١٩٦٣) بين البلدين المفاوضات الحدودية كافة والاتفاقيات التي كان بالإمكان ابرامها آنذاك، فمن خلاله ضمنت الحكومة الكويتية اعتراف العراق بالحدود المرسومة وفق اتفاق عام (١٩٣٢)، لذلك فشلت المفاوضات كافة التي قامت بها الحكومة العراقية مع الحكومة الكويتية فيما بعد، بل تأزم وضع الحدود بينهما لعدم الترسيم الواضح لخط الحدود بين البلدين. وعلى الرغم من ان هذا الاتفاق فقد مشروعيته بالنسبة للعراق بعد ان رفضت السلطات التشريعية التصديق عليه واقراراه، إلا أنَّ الكويت عملت على استغلال هذا الاتفاق غير المبرم تشريعياً من لدن العراق فعملت على تسجيله في الجامعة العربية والأُمم المتحدة ، فيما أصبح هذا الاعتراف إحدى الوثائق المثبتة في مجلس الأمن للاعتماد عليها في ترسيم الحدود بين البلدين فيما بعد .

واخيراً يمكن القول أنَّ الرئيس العراقي عبد الرحمن محمد عارف أدرك خطورة المشاكل الحدودية مع الكويت على سلامة العراق الإقليمية، لذلك انحسرت مطالبه مع الكويتيين على تعديل الحدود وليس السيادة على الكويت، فحاول الضغط على الكويت من خلال الحوار السياسي تارة وتارة أُخرى ملوحاً

بالقوة العسكرية ، واضعاً في حساباته الظروف الدولية والإقليمية المعقدة التي جعلته يبدو متردداً ضعيفاً ، مما أدى الى بقاء ملف الحدود مغلقاً بين الجانبين حتى نهاية رئاسته في السابع عشر من تموز عام ١٩٦٨ ، كما يمكن القول أنَّ هذه السياسة أصبحت عرفاً عند الساسة والحكام العراقيين اللاحقين بعدم الاعتراف النهائي والتنازل عن الحقوق التأريخية للعراق في الكويت .

خاتمة:

ومن خلال الدراسات لمشكلات الحدود العراقية – الكويتية خلال الفترة ١٩١٣– ١٩٦٨ توصل البحث الى العديد من النتائج:–

١– سلط البحث الضوء على الصراع والتنافس الاستعماري الذي شهدته منطقة الكويت بين الدولة العثمانية وبريطانيا، إذ استطاعت بريطانيا ان تحسم نتيجة هذا النزاع من خلال إقدامها على عقد اتفاقية عام (١٩١٣) والتي بموجبها تم تحديد نفوذ بريطانيا في منطقة الكويت، ومن ثم مهدت هذه الاتفاقية لتظهر الحدود من جديد موضحة على الخارطة بعد مؤتمر العقير عام ١٩٢٢ والذي أقر الحدود وبت بها.

٢– يبدو ان العراق وافق على شكل الحدود بينه وبين الكويت بموجب مذكرة رئيس الوزراء نوري السعيد في تموز ١٩٣٢ قد جاء هذا الاعتراف في ظروف حرجة إذ طلبت بريطانيا منه تحديد حدوده تمهيداً لمنحه الاستقلال وقبوله عضواً في عصبة الأمم، إذ لا يمكن للعراق دخول العصبة دون تحديد حدوده فكان للمطلب الشعبي من أجل الحصول على الاستقلال له دور في سرعة البت في الحدود والموافقة عليها.

٣– تبين من خلال البحث ان رئيس الوزراء نوري السعيد كان من

السياسيين البارزين الذي استطاع بذكائه وبراعته الدبلوماسية ان يحل مشاكل العراق مع الكويت عن طريق ضمها الى الاتحاد العربي الهاشمي الا ان وقوف بريطانيا بوجهه من ناحية وقيام ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ حالت دون ذلك من ناحية اخرى.

٤- كانت مطالبة الزعيم عبد الكريم قاسم بالكويت مطالبة جريئة وحاول الزعيم حل مشاكل العراق الحدودية والنهوض بالواقع الاقتصادي للبلاد عن طريق تنازل الكويت عن بعض الجزر الاستراتيجية دفعته للإعلان عن ضم الكويت للوطن الأم. الا ان هذا الاعلان قد جاء بالمواقف السلبية للعراق وكان مقدمة لحروب مستقبلية وهذا ما حصل فعلاً في عام ١٩٩٠.

هوامش

١) نصيف الجبوري، البركان المؤجل أزمة الحدود العراقية- الكويتية جذور المشكلة وآفاق المستقبل، الرافد للنشر والاعلان، لندن، ط١، ١٩٩٧، ص٢٢.

2) The Centeral for Research and Studies on Kuwait, Kuwait and Britiain A historical friendship, Kuwati, 2007, p.17-19.

٣) وداد الشتيوي، موقف الدولة العثمانية من آل سعود (١٨٩١-١٩٩٤)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة البصرة، كلية الآداب، ١٩٨٩، ص١٠٠.

٤) أحمد حسن جودة، المصالح البريطانية في الكويت حتى عام ١٩٣٩، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٩، ص٨٥- ٨٧.

٥) قيس جواد علي الغريري، مشاكل الحدود العراقية – الكويتية

(١٩١٣- ١٩٦٨) دراسة سياسية تاريخية، مجلة العرب والمستقبل، العدد التاسع عشر، ٢٠٠٧، ص٥٨.

٦) كريم العاني، الحدود العراقية- الكويتية دراسة تاريخية وثائقية، دار الوراق للنشر، بيروت، ٢٠١٣، ص١٠٣- ١٠٤.

٧) قيس جواد علي الغريري، المصدر السابق، ص٥٩-٦٠.

٨) يعقوب يوسف الغنيم، الشيخ أحمد الجابر الصباح ومسألة الحدود الكويتية، الكويت، ١٩٩٩، ص٤٦.

٩) م. م. ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة الأولى، بتاريخ ١٥ كانون الأول ١٩٣٥، ص٢٨-٢٩.

١٠) علي صدام صحن، النزاع العراقي – البريطاني حول منطقة الكويت، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ١٩٩٤، ص٥٤- ٥٦.

١١) عبد الحميد كاظم شكري، العلاقات العراقية- البريطانية (١٩٥٨-١٩٦٣)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٠، ص٢٢١.

١٢) رضا هلال، الصراع على الكويت مسألة الأمن والثورة، القاهرة، ١٩٩١، ص٤٢.

١٣) مؤيد الونداوي، نوري السعيد والمحاولات البريطانية لفصل الكويت عن العراق- دراسة وثائقية مستندة الى وثائق الحكومة البريطانية-، مجلة آفاق عربية، العدد الثامن، ١٩٩٢، ص١٠.

14) from Baghdad to foreign office Addressed to Kuwait Telegram, No.65, In. 17/ Tul/ 1957, Political

Relation between Kuwait and Iraq II, 1957, (Fo 371/ 126913), Richard Shofield and Gerald Blake, Arabian Boundaries: Primary Doucument 1853- 1957, Volum 8, Kuwait- Iraq II, Archive Editions, 1988, P.445.

١٥) محمد علي حلة، الكويت بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد الهاشمي ١٩٥٨ دراسة وثائقية، القاهرة، (د.ت)، ١٩٩٢، ص٤١.

١٦) من حكومة الاتحاد العربي، وزارة الخارجية الدائرة العربية ب د أ د (مذكرة) سري للغاية في ٦ حزيران ١٩٥٨، رقم ٩٧٧ الى السفارة البريطانية، بغداد، سر المذكرة العراقية الخاصة بالكويت عام ١٩٥٨، وثائق بريطانية يكشف عنها أول مرة، آفاق عربية، الحادي عشر، ١٩٩٠، ص١٩-٢٤.

١٧) قيس علي جواد الغريري، امتيازات نفط الكويت وآثارها الاقتصادية والاجتماعية ١٩٣٤- ١٩٦١، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، ٢٠٠٥، ص٣٠-٣٢.

١٨) سعد ياسين يوسف ، سياسة العراق الخارجية ازاء دول الخليج العربي ١٩٥٨-١٩٨١، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، الأمانة العامة للمؤرخين العرب ، جامعة الدول العربية ، ٢٠١١ .

١٩) قيس جواد علي الغريري، مشاكل الحدود العراقية – الكويتية دراسة سياسية تاريخية، ص٦٨-٧٤.

٢٠) محمد جاسم محمد ، الاستراتيجيات الامنية في منطقة الخليج العربي رؤية عربية ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ،

١٩٨٣ ، ص٨٩ .

٢١) انقلاب الثامن من شباط ١٩٦٣: قتل رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم في هذا الانقلاب العسكري اذ قامت الطائرات العراقية بالهجوم على وزارة الدفاع حيث مكان اقامته وبعد ذلك تم اعدامه رمياً بالرصاص في مبنى الاذاعة والتلفزيون ، ومن مقر الاذاعة اعلن البيان الاول الذي اكد على انهاء حكم عبد الكريم قاسم وتنصيب عبد السلام محمد عارف رئيساً للجمهورية العراقية واحمد حسن البكر رئيساً للوزراء ، وتشكلت الحكومة من الاغلبية البعثية .

٢٢) للمزيد من التفاصيل ينظر : ملفات العالم العربي ، د.ع.و ، ع-١١٠٢/٧ ، رقم الوثيقة ٢٠٩٢، بيروت ، ٦ كانون الثاني ١٩٨٢؛ وميض جمال وآخرون، التطور السياسي للعراق المعاصر ، بغداد ، ١٩٦٨ ، ص٣٥٢ .

٢٣) جعفر عباس حميدي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٦٣-١٩٦٤ ، ج٧ ، ط١ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص٤٦ .

٢٤) محمود علي الداود ، الخليج العربي والعمل المشترك ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص١٤ .

٢٥) سعد ياسين يوسف ، المصدر السابق ، ص١١٠ .

٢٦) حسن العلوي ، اسوار الطين وأيدلوجية الضم ، الكنوز الآدبية ، بيروت ، ١٩٩٥ ، ص٩٩ .

٢٧) احمد حسن البكر ١٩١٤ – ١٩٨٠ : عسكري (مهيب) وسياسي ورئيس الجمهورية العراقية من السابع عشر من تموز ١٩٦٨ الى

السابع عشر من تموز عام ١٩٧٩، وكان عضواً في تنظيم الضباط الاحرار ، وشارك في ثورة الرابع عشر من تموز التي اطاحت بالنظام الملكي ، قدم سرياً للمحاكمة امام محكمة المهداوي بتهمة الاعداد لإسقاط الفريق عبد الكريم قاسم فأحيل على التقاعد ووضع تحت المراقبة ، تفرغ للعمل السياسي السري ، واصبح قبل حركة الثامن من شباط ١٩٦٣ عضواً في (القيادة القطرية لحزب البعث) المنحل ليصبح على اثر هذه الحركة رئيساً للوزراء لكن انقلاب تشرين الثاني الذي قاده عبد السلام محمد عارف ابعده عن رئاسة الحكومة، واسند اليه منصب نائب رئيس الجمهورية ولكنه رفض هذا المنصب، كما رفض الاشتراك والمشاركة في الحكم من قبل عبد الرحمن محمد عارف الذي خلف اخاه في رئاسة الجمهورية، قاد التظاهرات التي شهدتها بغداد في الخامس من حزيران ١٩٦٧ بصفته امين (القيادة القطرية لحزب البعث) المنحل على التخطيط لـ (ثورة السابع عشر من تموز ١٩٦٨) وقاد بنفسه وانتخبه مجلس قيادتها رئيس الجمهورية . مزيد من التفاصيل ينظر : مسعود الخوند ، الموسوعة التاريخية ، لبنان ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ج١٢ ، ص٢٣٢-٢٣٣.

٢٨) طيبة خلف عبد الله ، التطور التاريخية للمجالس التشريعية في الكويت ١٩٢١-١٩٧٦ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة البصرة ، كلية الأداب ، ١٩٨٦ ، ص١٤٩ ؛

Agreed Minutes between the state of Kuwait and The Republic of Iraq Regarding The Restoration of Friendly Relations, Recgnition and Related Matters, Signed At

Baghdad, on 4 Qctoper 1963, Richard Schofield, The Iraq-Kuwait Dispute, VOL.1, 1994,P. 45.

Maha AL Kenaee, The Boundary Disput Between Kuwait and Iraq has it Subsided, Degree of Master, Lobanese American University, Lobane, 2011, P.47 .

٢٩) حسين علي الابراهيمي ، الكويت دراسة سياسية ، دار العلوم ، الكويت ، ١٩٨٠ ، ص٤٥.

٣٠) ناظم عبد الواحد الجاسور ، اشكالية الحدود في الوطن العربي ، دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية العربية ، ط١ ، دار مجد لاوي ، عمان ، ٢٠٠١ ، ص١٤٢ .

٣١) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص٤٦ .

٣٢) اروى هاشم عبد الحسن ، مشكلات الحدود العراقية – العربية في منطقة الخليج العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ١٩٦٦، ص١٢٤ .

٣٣) قيس علي جواد الغريري ، مشاكل الحدود العراقية – الكويتية ، ص٧١.

٣٤) عبد الله الاشعل ، قضية الحدود في الخليج العربي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص٢٩ .

٣٥) سعد ياسين يوسف ، المصدر السابق ، ص١١٥ ؛ مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ، ص٢٣٤ .

٣٦) ميمونة الخليفة الصباح ، الكويت في ظل الحماية البريطانية ، الكويت ، ١٩٨٨ ، ص١٠١ .

٣٧) ينظر ملحق رقم (٢) .

٣٨) ملفات العالم العربي ، د.ع. و ، ك- ١٣٠١/٣ ، رقم الوثيقة ١١٣٧، بيروت، ١٢ كانون الاول ١٩٧٨ ؛ للمزيد من التفاصيل عن اتفاق التعاون الاقتصادي بين الجمهورية العراقية وحكومة الكويت ينظر : وزارة الخارجية ، نصوص الاتفاقيات التجارية والاقتصادية والكتب الملحقة بها المعقودة بين الجمهورية العراقية والدول الاخرى ، ج٤ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٦٨ ، ص٣٧-٤٢ .

٣٩) عبد الهادي العدواني ، الموسوعة المختصرة لتاريخ الكويت ، دار الكتب الحديث ، الكويت ، ١٩٩٥ ، ص١١١ .

٤٠) جريدة الخليج العربي ،بغداد ، العدد ٩٣ ، بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٦٥ .

٤١) جريدة الخليج العربي ، بغداد ، العدد ٣٩ ، بتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩٦٥ .

٤٢) سعد ياسين يوسف ، المصدر السابق ، ص١٢٠ .

٤٣) عبد الحميد الهلالي ١٩٢٤-٢٠١٠: من الضباط الاحرار وهو التنظيم الذي حقق ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ وكانت له اهداف قومية، ولد في بغداد، وتخرج من الكلية العسكرية وكلية الاركان (١٩٤٨-١٩٥٥) بدرجة امتياز ، كما تخرج من كلية الاركان البريطانية ١٩٥٧ ومارس التدريس العسكري في كلية الاركان العراقية وعين في مناصب عدة منها: (مدير الحركات العسكرية في الجيش) ووزير للخارجية عام ١٩٦٤ ووزيراً للداخلية عام ١٩٦٥، وحصل على عدد من الاوسمة منها (وسام الرافدين من الدرجة الاولى عام ١٩٦٤) و(وسام النجمة الافغاني ١٩٥٠) ونشر العديد من الابحاث في المجلة العسكرية

ومجلة الركن ، وله العديد من المؤلفات المطبوعة منها (الجيش العربي في صدر العباسية) عام ١٩٦٣ ، و(معارك العرب الحاسمة) طبعه في بيروت عام ١٩٦٧ ، و(معركتنا مع الصهيونية) عام١٩٦٧ و(نظرات في الحزب الحديثة) عام ١٩٧٠ ، ونشر مذكراته وتحليلاته في كتاب (حول اسرار ثورة ١٤ تموز في العراق) . حميد المطبعي ، موسوعة اعلام وعلماء العراق ، ج١ ، ص٣٨٥ .

٤٤) شاكر الحاج مخلف ، الكويت والعراق بين الاحتراب والتراب (الفصل السادس عشر–القسم الثاني) ، (دراسة وثائقية) ، قوة العراق المفاوض في مختلف المراحل ، شبكة الانترنيت AL–madar@maktoob.coom.

٤٥) مذكرات صبحي عبد الحميد ، العراق في سنوات الستينيات ١٩٦٩–١٩٦٨ ، دار بابل للإعلام والدراسات ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص١١٧ .

٤٦) نسخة من التقرير (سري للغاية) عثرت عليه القوات العراقية في اضبارة تعود لوزارة الخارجية الكويتية بعنوان (مراسلات السفارة الكويتية) في العراق ، بعد ان دخلها الجيش العراقي في الثاني من آب ١٩٩٠ . ينظر : شاكر الحاج مخلف ، المصدر السابق ، شبكة الانترنيت–AL madar@maktoob.coom .

٤٧) سعد ياسين يوسف ، المصدر السابق ، ص١٢١–١٢٢ .

٤٨) سعد ياسين يوسف ، المصدر السابق ، ص١٢٣ .

٤٩) صلاح العقاد ، نزاع الحدود بين العراق والكويت ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد الثالث ، تموز ١٩٧٣ ، ص١١١ .

٥٠) صدام يوسف عبد الجفيفي ، سياسة العراق الخارجية في عهد الرئيس عبد الرحمن محمد عارف ، ١٧ نيسان ١٩٦٦ –١٧ تموز ١٩٦٨ ،

رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة الموصل ، كلية التربية ، ٢٠١٢ ، ص٥٠ .

٥١) جريدة الجمهورية ،بغداد، العدد ٨٦٥ ، العراق ، ٨ حزيران ١٩٦٦ .

٥٢) جريدة السياسة ،الكويت ، العدد ٧٧ ، بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦٦ .

٥٣) جريدة الجمهورية ، بغداد ، العدد ١٠٤٦ ، العراق ، بتاريخ ٧ كانون الاول ١٩٦٦ .

٥٤) جريدة السياسة ، الكويت ، العدد ٧٨ ، الكويت ، بتاريخ ٧ كانون الاول ١٩٦٦ .

٥٥) جريدة العرب ، بغداد ، العدد ٧٧٨ ، الكويت ، بتاريخ ٢٨شباط ١٩٦٧ .

٥٦) جريدة العرب ، بغداد ، العدد ٧٨١ ، الكويت ، بتاريخ ١٤ آذار ١٩٦٧ .

٥٧) جريدة الجمهورية ، بغداد ، العدد ١١٢٦ ، العراق ، بتاريخ ٢٨ شباط ١٩٦٧ .

٥٨) جريدة الجمهورية ، بغداد ، العدد ١١٢٨ ، العراق ، بتاريخ ١٢ آذار ١٩٦٧ .

٥٩) جريدة الجمهورية ، المصدر نفسه .

٦٠) سهاد عبد رجب ، نزاعات الحدود في العالم العربي من نهايات القرن العشرين الى بدايات القرن الواحد والعشرين ، ط١ ، مركز المحروسة للنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص١١١ .

٦١) خالد عبد الرحمن العصيمي ، ترسيم الحدود الكويتية العراقية وأثره على السياسة الخارجية الكويتي ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة

الشرق الاوسط ، كلية الآداب ، عمان ، ٢٠١٠ ، ص٦٣ ؛ سعد ياسين يوسف ، المصدر السابق ، ص١٢٤ .

٦٢) علياء محمد حسين الزبيدي ، التطورات السياسية في العراق ١٩٦٣-١٩٦٨،اطروحة دكتوراه(غير منشورة)،جامعة بغداد ،كلية التربية للبنات ،٢٠٠٦ ، ص٢٦٣ .

٦٣) سعد ياسين يوسف ، المصدر السابق ، ص١٢٦ .

٦٤) نقلاً عن : علياء محمد حسين الزبيدي ، المصدر السابق ، ص٢٦٥ .

٦٥) سعد ياسين يوسف ، المصدر السابق ، ص١٢٨.

٦٦) جريدة العرب ،بغداد ، العدد ٩١٧ ، بتاريخ ٢٣ آب ١٩٦٧.

٦٧) سها عبد رجب ، المصدر السابق ، ص١١١ .

٦٨) جريدة العرب ، بغداد ، العدد ٩٦٠ ، بتاريخ ١٢ تشرين الاول ١٩٦٧.

٦٩) محمد حسن العبدروس ، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر ، جامعة الكويت ، ط١ ، الكويت ، ١٩٩٧ ، ص٢٤٦ .

٧٠) جريدة الثورة ،بغداد ، العدد ٣١ ، العراق ، بتاريخ ١٠ كانون الثاني ١٩٦٨ .

٧١) جريدة الثورة ،بغداد ، العدد ٤٠ ، العراق ، بتاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٦٨ .